مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية
www.alkashif.org

البيت الأبيض يتحمّس لتقرير مجموعة دراسة العراق

إعداد: لايونيل بيهنر

حدّث في: ٢٥ /٥/ ٢٠٠٧

مجلس العلاقات الخارجية

COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS
A Nonpartisan Resource for Information and Analysis

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لتقرير منشور في موقع **مجلس العلاقات الخارجية**، والذي يتناول **قيام الإدارة الأمريكية الآن بإعادة تنظيم إستراتيجيتها المتعلقة بحرب العراق.** ويشير التقرير الى قضايا مهمة من ضمنها المفاوضات الامريكية–الايرانية ومن قبلها المفاوضات الامريكية –السورية، ودعوة الامم المتحدة الى لعب دور أكبر في العراق، والتغيير الذي سيحصل في دور القوات الامريكية في العراق من المهمات القتالية الى المهمات التدريبية والاستشارية، واستمرار الضغوط الديمقراطية لانهاء الحرب، وإهتمام القوات الامريكية بموضوع المصالحة، وغيرها من المواضيع الحساسة والمهمة. وقد تمت ترجمة موضوع الخلفية الجديدة والتي تتناول الجوانب المختلفة لموضوع **إمكانية قيام القوات الخاصة الامريكية بمطاردة الارهابيين عبر الحدود السورية .**

موضوع هذا الملف من الأمورالتي تهم صنّاع القرار في العراق لما له من علاقة وتأثير كبيرين على **مستقبل الأحداث عبر الحدود السورية–العراقية.**

هذه التقارير المركّزة عادة ما توجّه وتدعم المتصدّين والمهتمّين الأمريكان من مسؤولين ومشرّعين وإعلاميين وغيرهم بالمعلومات اللازمة.

التحليل اليومي

مختصرات تحليلية يكتبها أعضاء هيئة مجلس العلاقات الخارجية حول مواضيع اليوم مع إدخال الروابط الألكترونية المرتبطة بالأخبار و التحليلات و المقالات و المواد المصدرية الأولية ، التي تضع الحقائق في سياقها

البيت الأبيض يتحمّس لتقرير مجموعة دراسة العراق

[يظهر في الصورة الرئيس بوش مع الرئيس المشارك لمجموعة دراسة العراق " لي هاملتون " والرئيس المشارك للمجموعة "جيمس بيكر الثالث "]

إعداد : لايونيل بيهنر

التاريخ: ٢٥ أيار ٢٠٠٧

تقوم الإدارة الأمريكية الآن بإعادة تنظيم إستراتيجيتها المتعلقة بحرب العراق، فسرعان ما **سيجلس الدبلوماسيون الأميركيون مقابل نظرائهم الإيرانيين** على مائدة المفاوضات وكما فعلوا ذلك مؤخراً مع السوريين لغرض مناقشة السبل الكفيلة بجعل الدول المجاورة للعراق تلعب دوراً يتميّز بمزيد من الإيجابية . وذكر أيضاً بأن واشنطن دعت الأمم المتحدة إلى زيادة حضورها المباشر في العراق، ومن ذلك قيام بعثاتها الإنسانية بدور أكبر في العراق ودراسة إمكان إيجاد سلطة إشرافية للأمم المتحدة هناك (حسب ما جاء في صحيفة **الغارديان**) وأخيراً وعندما يتناقص عدد الجنود المتدفقين إلى بغداد ، سوف يتجه الجيش الأمريكي إلى **تغيير دوره في العراق** فيبتعد عن العمليات القتالية ويتحول إلى مهام تدريبية وإستشارية (حسب ما جاء في"الواشنطن بوست") .

وإذا كانت أية واحدة من هذه الخطوات تبدو معروفة ، فإن سبب ذلك يعود إلى أنها كانت قد وردت بشكل توصيات في تقرير " مجموعة دراسة العراق " التي هي هيئة إستشارية رفيعة المستوى كان الكونغرس قد فوّضها **بإيجاد إستراتيجية بديلة بشأن العراق** وكان التقرير قد قوبل بفتور من قبل البيت الأبيض بعد نشره في كانون الأول الماضي ، غير أنه **قد أعيد النظر فيه وأعطي إهتماماً جديداً** من قبل موظفي إدارة بوش . وفي حين أن الكونغرس قد تخلّى عن تهديده (لوس أنجلس تايمز) بالإصرار على وضع جدول زمني للانسحاب من العراق في مقابل موافقته على تمويل العمليات الحربية ، **يخطط الديمقراطيون للاستمرار في زيادة ضغطهم للتعجيل في وصول الحرب في العراق إلى نهايتها** . وكان الرئيس بوش قد قال للمراسلين الصحفيين " كنت قد أوضحت دائماً بأن توصيات " بيكر – هاملتون " **تثير إعجابي**" . وتعكس التعديلات في الخطة السياسية **وجود جداول زمنية في واشنطن** وليس في بغداد . كتب " **ديفيد أغناتيوس**" في " الواشنطن بوست" " قائلاً " الفائدة هي الوصول إلى طريقة معالجة تحظى بما يكفي من دعم الحزبين لها وذلك من أجل أن تدوم حتى بعد إنتهاء مدة بقاء "بوش" كرئيس للجمهورية في أوائل عام (٢٠٠٩) " ويأخذ التغيير في السياسة بنظر الاعتبار أيضاً الحقائق السياسية في العراق والحقيقة التي عبّر عنها الرئيس الجديد للقيادة الوسطى الأدميرال

"**ويليام فالون**" عندما قال مؤخراً "**ليس من المحتمل حصول المصالحة في الزمن الميسّر لنا**" .

وعلى أرض الواقع يبدو إن القوات المسلحة الأميركية هي الأخرى قد قامت بتغيير تكتيكاتها وحتى إذا كانت تجري الآن مطاردة واسعة بحثاً عن ثلاثة جنود أميركيين فقدوا في " مثلث الموت " (IHT) إلى الجنوب من بغداد وكانت القوة التي حشدها الجنرال " **ديفيد بترايوس**" قد قلّلت من إهتمامها بإحراز إنتصارات عسكرية مباشرة **وزادت من إهتمامها بمسألة الوصول الى تسويات سياسية** بين الفئات العشائرية والطائفية المتعادية على مستوى المحافظات لغرض إسناد "الوطنيين العراقيين". ويمكن أن تحظى تقنيات المحافظة على النظام بإعادة النظر ، وقد كتب " **ماكس بوت** " **العضو في مجلس العلاقات الخارجية**، في مجلة "**الويكلي ستاندرد**" الأسبوعية موصياً ببناء مزيد من السجون وتعيين مزيد من القضاة . وبدأت القوات الأمريكية بتدريب حرّاس سجون عراقيين في الأردن على كيفية إدارة المخيمات التي أقيمت خارج بغداد لإيواء الزيادة الكبيرة في عدد السجناء . ويؤيد " **ماكس بوت**" أيضاً فكرة وضع قاعدة بيانات وطنية – هي شرط أساسي لمناهضة التمرد بصورة **(بلووم بيرغ)** ناجحة – لغرض تزويد جميع العراقيين **ببطاقات هوية** تتضمّن بيانات شبيهة بطبعات الأصابع .

ومن المسائل ذات الأهمية الفائقة أيضاً مسألة **ضبط الأمن على حدود العراق** . وكان الرئيس " **بوش**" قد أصدر في كانون الثاني تخويلاً بإطلاق النار على/ او أسر أي **عميل ايراني** يحاول عبور الحدود إلى العراق ويحرّض ضد القوات الأمريكية (CBS). وبالإضافة إلى ذلك، دعا"**ماكس بوت** " إلى **زيادة الضغط على سوريا** أيضا بسبب فشلها في تنظيف أراضيها من الانتحاريين . ويؤكد "**ماكس بوت**" على أنه بموجب قانون " المطاردة الساخنة" تستطيع القوات الخاصة الأمريكية تنفيذ ضربات عبر الحدود ونقل المعركة إلى أرض العدو. ويبقى القانون الدولي المتعلق بهذه المسألة غامضاً. وهذا ما تتحدّث عنه هذه الخلفية الجديدة **(تمت ترجمة هذه الخلفية فيما يلي من الصفحات- مركز الكاشف)** .

الخلفية

هل تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ "مطاردة ساخنة" في سوريا ؟

بقلم : لايونيل بيهنر/كاتب في هيئة التحرير

٢٤ /٥/ ٢٠٠٧

مقدمة

ما هو مبدأ " المطاردة الساخنة " ؟

ما هي بعض الأمثلة التاريخية على (المطاردة الساخنة) ؟

كيف يمكن تطبيق هذا المبدأ على العراق ؟

ما هي بعض التحدّيات القانونية لهذه المحاججة ؟

ما هي الظروف القانونية التي تسمح للقوات الأميركية بدخول سوريا ؟

ما هي مسؤوليات سوريا حسب القانون الدولي ؟

هل أن الدول عموماً تراعي المعايير القانونية الدولية المتعلقة بالمطاردة الساخنة ؟

مقدمة

يدخل العدد الأكبر من المتمردين الأجانب إلى العراق عن طريق الحدود السورية . وهذا مايراه

مسؤولون أميريكيون كانوا قد حذّروا سوريا لكي توقف تدفق هؤلاء الانتحاريين ولكن دون جدوى . وقد أكدت وزيرة الخارجية **(كوندليزا رايس)** هذه النقطة لنظيرها السوري في مؤتمر عقد مؤخراً في مصر بخصوص أمن العراق، ولكن هناك خبراء عسكريون دعوا القوات العسكرية الأمريكية إلى زيادة التعاون مع دمشق وذلك بتنفيذها غارات عبر الحدود من قبل قوات خاصة أو غارات جوية لغرض الحد من نشاطات المجاهدين على الأرض السورية . ويؤكد هولاء الخبراء بأن مثل هذه الضربات يمكن تبريرها بموجب القانون الدولي ، و يذكرون مبدءاً من المبادئ يسمّى **المطاردة الساخنة** . وهناك أيضاً باحثون في القانون الدولي يتدارسون إمكانية تطبيق هذا المبدأ على هذه الحالة ، وهم يفنّدون فكرة إمكان قيام القوات الأمريكية بتوجيه ضربة جوية أو برية لأهداف في سورية مهما كانت محدودة النطاق .

ما هو مبدأ " المطاردة الساخنة " ؟

لهذا المبدأ عموماً علاقة بقانون البحار وقدرة بحرية أية دولة على مطاردة السفينة الأجنبية التي تنتهك القوانين والأنظمة في مياهها الإقليمية (إثنا عشر ميلاً بحرياً عن الساحل) ، وحتى إذا هربت تلك السفينة إلى عرض البحر ويقول "**مايكل شارف**" من كلية القانون الغربية، " وذلك يعني أنك تطارد وتتبع أثر سفينة هاربة بشكل فعلي و مؤقت. وهو حال مسموح به بصفته إنتهاك مؤقت للحدود للقيام بعملية إعتقال في هذه الحالة." وهذا المبدأ وارد في المادة (١١١) من معاهدة قانون البحار ، المعقودة في الأمم المتحدة عام١٩٨٢ وكذلك في المادة (٢٣) من معاهدة عرض البحار المعقودة في عام ١٩٥٨ . وكانت الولايات المتحدة قد وقّعت على المعاهدة الأولى ولكنها لم تصادق عليها في حين أنها قد وقعت وصادقت على المعاهدة الأخيرة .

ما هي بعض الأمثلة التاريخية على (المطاردة الساخنة) ؟

التاريخ مليء بأمثلة عن عناصر أجنبية أو جيوش تعبر حدود دولة أخرى ذات سيادة وهي تطارد عناصر هناك ظناً منها في إرتكابها جرائم تجاه دولة أخرى . و أحد الأمثلة المشهورة هو مطاردة (**بانجو فيلا**) إلى المكسيك في عام ١٩١٦ من قبل القوات الأمريكية ، وكانت تلك المطاردة ردّة فعل على غارة قام بها أنصار (**بانجو**) الذين عبروا الحدود وأغاروا على (**نيو مكسيكو**)، غير أن تلك المطاردة قد فشلت وهرب (**بانجو فيلا**). وهناك مثال آخر على المطاردة الساخنة و هو القبض على(**أدولف أجمان**) في عام ١٩٦٠ من قبل عملاء إسرائيليين في الأرجنتين. وكان (**أجمان**) سابقاً أحد المسؤولين النازيين من المستوى الرفيع وكان مطلوباً بسبب جرائم حرب . وإعتبرت أوساط واسعة عملية القبض عليه، إنتهاكاً للقانون الدولي ولسيادة الأرجنتين . ولم تشتمل أية حالة من الحالتين المذكورتين أعلاه على سفن في عرض البحر أو أنها تستشهد بمبدأ " **المطاردة الساخنة** " لكي تبرّر نشاطاتها التي تجاوزت حدودها .

كيف يمكن تطبيق هذا المبدأ على العراق ؟

بموجب المعايير القانونية الدولية المتعلقة بمسؤولية الدولة وحسب القرار رقم ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمصادق عليه

بعد أحداث التاسع من أيلول بمدة قصيرة تتضمن سيادة الدولة، واجب السيطرة على أراضيها، أي أنه يجب أن تلتزم الحكومة بعدم السماح بإستخدام أراضيها من ناشطين أو من قبل منظمات إرهابية ليست لهم علاقة بتلك الدولة من أجل تنفيذ هجمات مسلحة على جيرانها . وفي هذه الحالة يجب على حكومة الولايات المتحدة البرهنة على فشل الحكومة السورية في منع هولاء الناشطين الأجانب من العبور إلى العراق وتنفيذ هجمات على جنود أمريكيين. و كرّد فعل تستطيع القوات الخاصة الأمريكية في هذه الحالة مطاردة هؤلاء الجهاديين الأجانب وحتى في حالة عودتهم هاربين إلى الأراضي السورية . ويكتب الزميل الأقدم "**ماكس بوت**" في مجلة " **الوسكلي ستاندرد**" الأسبوعية قائلاً بأن إدارة بوش قد رفضت ، لحد الآن ، تخويل قوات العمليات الخاصة بضرب ملاجئ الإرهابيين الآمنة في سوريا وبالرغم من إعتراف القانون الدولي بحق تنفيذ "**مطاردة ساخنة**" ، وإعتبر هذا القانون الدول مسؤولة إذا سمحت بإستخدام أراضيها في شن هجمات على الجيران .

ما هي بعض التحدّيات القانونية لهذه المحاججة ؟

يتفق الخبراء القانونيون على أن مبدأ " **المطاردة الساخنة** " يبقى مسألة غير محلولة ذلك من ناحية علاقته بالأقاليم ذات السيادة إزاء عرض البحر. يقول **شارف** ، "دعنا نقول أنه كان يجب على القوات الأمريكية الانتظار لتقوم مجموعة من الإرهابيين بالعبور إلى العراق و شن هجوم ، وبعد ذلك تجري مطاردتهم عبر الحدود السورية.عندئذ ، سوف لن يكون هناك أحد يشكو من ذلك . غير أن القيام بغزو قطر لآخر دون وجود مطاردة فعلية هو أمر معناه التوسع في مفهوم القانون الدولي" .

و يقول، **بيتر دانشن**، من كلية القانون في جامعة ماريلاند، " إنه إذا أرادت مقاضاة أحد بسبب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ، يجب على هذه الدول طلب تسليم ذلك الشخص لها . وفكرة المطاردة الساخنة ما هي إلا محاولة لتشويه قانون البحار ليخدم فكرة الدفاع عن النفس ، وإن ما تتحدثون عنه ما هو إلا إستخدام القوة ضد أراضي دولة أخرى مما يخلق مسائل حساسة تتعلق بسيادة الدولة . " ويمضي، **بيتر دانشن** ، متسائلاً "دعنا نقول إن الجهاديين سوف يذهبون إلى تركيا . عندئذ ستجد أنه من الصعب عليك إيجاد الحجج المقنعة لدخول الفرقة (١٠١) المحمولة جواً إلى تركيا لإخراج الجهاديين منها دون موافقتها على ذلك". ويؤكد، **دانشن**، على أنه ما يزيد في تعقيد المشكلة هو أن الولايات المتحدة ليست لها السيادة في العراق وإن لديها حقوقاً أقل بصفة أنها دولة محتلة . هذا ما يقوله، **دانشن**، وهو يشير إلى الاستخدام القانوني للقوة . و يقول، **ديفيد كرين** ، وهو خبير في القانون الدولي في جامعة سيراكوز ، " إنه في حالة إعتقال هؤلاء الجهاديين الأجانب على الأراضي السورية ، فيجب عندئذ محاكمتهم بموجب القانون المحلي السوري. و يضيف، **ديفيد كرين** ، قائلاً " إن أية غارة تقوم بها القوات الأمريكية على سوريا ستكون إنتهاكاً خطيراً للقانون الدولي و عملاً حربياً من الناحية الفنية" .

ما هي الظروف القانونية التي تسمح للقوات الأميركية بدخول سوريا ؟

تستطيع الولايات المتحدة الزعم ، وكما فعلت إسرائيل لتبرر الضربات التي وجهتها إلى حصون **حزب الله** في جنوب لبنان ، بأن توجيه ضربة محدودة للقواعد التي يستخدمها الجهاديون الأجانب في سوريا سيكون عملاً يبرره مبدأ **الدفاع الاستباقي** عن النفس،وهو أمر تؤيده المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة كما يرى بعض الباحثين . و هناك خبراء آخرون يشيرون إلى قضية الباخرة، **كارولين**، التي حدثت في عام ١٨٣٧ التي تتلخص بقيام متمردين بريطانيين و كنديين بالعبور إلى أراضي الولايات المتحدة و إضرام النار في الباخرة ، و قتل إثنين من الأمريكيين في تلك العملية . و زعم الأمريكيون بأن إدعاء البريطانيين بحجة الدفاع عن النفس – حيث كان هناك شك في أن السفينة كانت تنقل أسلحة إلى متمردين معادين لبريطانيا– لم يبرهن على أن الحاجة إلى الدفاع عن النفس كانت فورية و طاغية وأنها لم تسمح بإختيار وسيلة الدفاع و إنه لم تكن هناك لحظة متوفرة للتروّي في الأمر: و هي حجج غالباً ما يذكرها الثقات القانونيون ليبرروا **الدفاع الاستباقي عن النفس** . وفي حالة سوريا ، تستطيع حكومة الولايات المتحدة الاستشهاد بالقرار المرقم ١٣٧٣ الصادر عن مجلس الأمن الذي يقول إن الدول مسؤولة عن منع إساءة إستخدام أراضيها من قبل ناشطين ليست لهم علاقة بالدولة مثل تنظيم "**القاعدة**" .

ما هي مسؤوليات سوريا حسب القانون الدولي ؟

يجب على سوريا أن تحول دون إستخدام أراضيها كملاذ آمن للإرهابيين ويجب عليها حراسة حدودها لكي تمنع المهاجمين من دخول العراق . بموجب القرار رقم(١٣٧٣) الصادر عن مجلس الأمن تكون الدول ملزمة (بعدم توفير ملاذاً آمناً لأولئك الذين يموّلون أو يخططون أو يدعمون أو يرتكبون أعمالاً إرهابية أو أنهم يوفرون ملاذا آمناً ، ويجب على الدول منع أولئك الذي يمولون أو يخططون أو يسهلون أو يرتكبون أعمالاً إرهابية باستخدام أراضيها للأغراض المذكورة والموجّهة ضد دول أخرى أو ضد مواطني هذه الدول). وإن عدم إنصياع سوريا لهذا الأمر يمكن أن يعجّل في فرض عقوبات على سوريا من قبل الأمم المتحدة . ولكن دمشق ليست مسؤولة بصورة مباشرة عن أفعال هولاء الجهاديين الأجانب إلا إذا أمكن البرهنة على أنها تمارس (سيطرة فعّالة) عليها : وهذه عتبة عالية يجب تلبيتها بموجب القانون الدولي.

وفي قضية **نيكاراغوا** مقابل الولايات المتحدة ، عام ١٩٨٤ ، وجدت (محكمة العدل الدولية) أن– الولايات المتحدة – التي كانت تزوّد المعارضة بالأموال في أوائل الثمانينات من القرن الماضي كجزء من إستراتجية الإسقاط حكومة (**الساندينين**) – لم تبلغ هي نفسها حد إستخدام القوة وإن حكومة، **نيكاراغوا**، لم تكن مسؤولة عن فشلها في إيقاف تدفق الأسلحة إلى أيدي المتمردين في **السلفادور** . وفي وقت لاحق ، وجدت محكمة العدل الدولية أن السلطات (**الصربية**) لم تكن تمتلك سيطرة فعالة على(**صرب البوسنة**) الذين كانوا متهمين

بممارستهم أعمال إبادة جماعية وجرائم حرب أخرى. ويقول الخبراء القانونيون، عندما يذكرون مثل هذه الأمثلة ، إن حكومة الولايات المتحدة ستجد صعوبة كبيرة للبرهنة على أن سوريا – وبخلاف الحال مع حكومة **(طالبان)** في أفغانستان – يمكن إعتبارها مسؤولة عن هجمات ينفذها ناشطون ليست لهم علاقة بالدول و يعملون ضمن أراضيها . ويقول ، **شارف**، في كلية القانون الغربية في كاس، " ليس لدى الولايات المتحدة حجج مقنعة" .

هل أن الدول عموماً تراعي المعايير القانونية الدولية المتعلقة بالمطاردة الساخنة ؟

كلا ، خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بالأراضي مقارنة بعرض البحر . يقول، **دانشن** "إذا كنت تتحدث عن قواعد دولية متعلقة بالسيادة على الأراضي ، فستكون الحجج الداعمة للمطاردة الساخنة أضعف بكثير مما هي في حالة عرض البحر لأنه في هذه الحالة سوف لانتهك سيادة أية دولة ".

و من المؤكد أن الدول تنتهك إحداها سيادة دولة أخرى لغرض مطاردة أولئك المطلوبين بسبب جرائم مختلفة ، وهي لا تتبع معايير قانونية دولية في ذلك أو عمليات تسليم المتهمين . و على سبيل المثال ، كانت القوات الروسية تبحث في السنوات الأخيرة و بصورة منتظمة عن المتمردين **الشيشان** الذين يعتقد بأنهم يختبئون عبر الحدود في **(جورجيا)** . وفي الأشهر التي أعقبت الإبادة الجماعية في **(رواندا)** في عام ١٩٩٤ ، قام الجيش الذي يقوده **(التوتسي)** بمطاردة ميليشيا **(الهوتو)** المتهمة بإرتكاب إبادة جماعية عبر الحدود إلى **(الكونغو)**. و في عام ٢٠٠٢ ، أرسلت الولايات المتحدة طائرة بلا طيار إلى **اليمن** ، فضربت سيارة و قتلت خمسة إرهابيين كان من بينهم قائد في تنظيم **(القاعدة)** و كان مطلوباً في قضية تفجير **السفينة كول** عام ٢٠٠٠ و في عهد قريب كانت السلطات التركية تغازلها فكرة غزو **كردستان العراق** ، التي هي جزء من العراق ذي السيادة ، لمطاردة رجال العصابات الأكراد الذين يشنّون غارات على تركيا عبر الحدود .